

## بحار الأنوار

[ 276 ] خلاف خلقه، فلا شبه له من المخلوقين، وإنما يشبه الشيء، بعديله، فأما ما لا

عديل له فكيف يشبه بغير مثاله، وهو البدئ الذي لم يكن شيئ قبله، والآخر الذي ليس شيء بعده، لا تناله الابصار في مجد جبروته، (1) إذ حجبها بحجب لا تنفذ في ثخن كثافته. ولا تخرق إلى ذي العرش متانة خصائص ستراته، الذي صدرت الامور عن مشيته، و تصاغت عزة المتجبرين دون جلال عظمته، وخضعت له الرقاب، وعنت له الوجوه من مخافته، وظهرت في بدائع الذي أحدثها آثار حكمته، وصار كل شيء خلق حجة له ومنتسبا إليه، فإن كان خلقا صامتا فحجته بالتدبير ناطقة فيه، فقدر ما خلق فأحكم تقديره، ووضع كل شيء بلطف تدبيره موضعه، ووجهه بجهة فلم يبلغ منه شيء محدود منزلته، (2) ولم يقصر دون الانتهاء إلى مشيته، ولم يستصعب إذ أمر (3) بالمضي إلى إرادته، بلا معاناة للغوب مسه، ولا مكائدة (4) لمخالف له على أمره، فتم خلقه وأذن لطاعته، ووافى الوقت الذي أخرجه إليه، إجابة لم يعترض دونها ريث المبطل، ولا أناة المملك، (5) فأقام من الاشياء أودها، ونهي معالم حدودها، ولاءم بقدرته بين متضاداتها، ووصل أسباب قرائنها، وخالف بين ألوانها، وفرقها أجناسا مختلفات في الاقدار والغرائز (6) والهيئات، بدايا خلايق أحكم صنعها، وفطرها على ما أراد وابتدعها، (7) انتظم علمه صنوف ذريتها، وأدرك تدبيره حسن تقديرها. أيها السائل اعلم أن من شبه ربنا الجليل بتباين أعضاء خلقه، وبتلاحم أحقاق (8) مفاصلهم المحتجة بتدبير حكمته (9) أنه لم يعقد غيب ضميره على معرفته ولم \_\_\_\_\_ (1) وفي نسخة: من مجد جبروته. والجبروت صيغة مبالغة بمعنى القدرة والسلطة والعظمة. (2) في التوحيد المطبوع: فلم يبلغ منه شيء حدود منزلته. (3) في التوحيد المطبوع: ولم يستصعب أو امره بالمضي إلى إرادته. (4) في بعض النسخ: المكابدة، وفي التوحيد المطبوع: المكابرة. (5) تلكا عليه: اعتل عن الامر: أبطأ وتوقف. والمملك: المتعلل والمبطئ والمتوقف. (6) الغرائز: الطبائع. (7) في نسخة: وفطرها على ما أراد إذ ابتدعها. (8) وفي نسخة: حقاق. (9) قال ابن ميثم: والذي يقال من وجه الحكمة في احتجاب المفاصل: هو أنها لو خلقت ظاهرة عرية عن الاغشية لبيست رطوباتها وقست فيتعذر تصرف الحيوان بها كما هو الان، وأنها كانت معرضة للافات المفسدة لها وغير ذلك من خفى تدبيره ولطيف حكمته.